

اليمن

٢٣ أبريل / نيسان ٢٠٢٠

يُمثل المبلغ (89,4) مليون دولار أمريكي المَبِين تالياً التمويل الذي تحتاجه المفوضية بحلول شهر مايو / أيار لتتمكن من الاستمرار في تنفيذ البرامج الإنسانية، وبرامج الحماية داخل اليمن، ضمن إطار المتطلبات المالية الكلية للمفوضية، والتي لم يتم تمويلها، للعام 2020.

لقد أصبح هذا التمويل مطلوباً الآن على نحو عاجل؛ فمن دون توافر الأموال المطلوبة، سيتم خفض أو إغلاق البرامج التي تنفذها المفوضية أو إغلاقها سيكون له أثر فوري على حياة ما مجموعه 655,000 شخص نازح داخلياً¹، و 281,000 لاجئ وطالب لجوء موزعين في أنحاء اليمن.

تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بصورة عاجلة، إلى الحصول على مبلغ (89,4) مليون دولار أمريكي، لكي تتمكن من توفير سبل الحماية المُنقذة للحياة، والمساعدات اللازمة للعائلات النازحة داخلياً، واللاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم في اليمن.

وتبلغ المتطلبات المالية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لعام 2020، ما مجموعه (211.9) مليون دولار أمريكي، وذلك لتوفير الحماية وتقديم المساعدات للأشخاص النازحين داخلياً، واللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن. ولغاية 14 أبريل / نيسان، تم استلام (58,4) مليون دولار أمريكي فقط، أي ما يُعادل نسبة 28 في المائة من مجموع المتطلبات.

ملخص الاحتياجات التمويلية العاجلة

الأرقام الأساسية

24.1 مليون



شخص محتاج

15 مليون



شخص بأشد الحاجة

4 مليون



شخص نازح منذ مارس / آذار 2015

80%



ما زالوا نازحين لأكثر من سنة

1.28 مليون



شخص عائد من النازحين داخلياً

269,388



لاجئ

10,811



طالب لجوء

المبلغ المطلوب (بالدولار الأمريكي)	النشاط/الفعالية
16,626,812	مواد إغاثة أساسية تم تقديمها
13,109,720	المشاريع المجتمعية والبنية التحتية والخدمات التي تم تنفيذها
23,173,057	خدمات الحماية المُقدّمة (بما في ذلك الدعم النقدي والقانوني)
18,954,724	مساعدات المأوى التي تم تقديمها
882,275	مواد الإغاثة الأساسية التي تم تقديمها
3,545,670	المشاريع المجتمعية والبنية التحتية والخدمات التي تم تنفيذها
12,095,660	خدمات الحماية التي تم تقديمها (بما في ذلك النقدية والدعم القانوني)
1,002,454	مساعدات المأوى التي تم تقديمها
89,390,372	المجموع

النازحين داخلياً في اليمن

اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن

¹ العدد التقديري للأشخاص النازحين داخلياً المطلوب دعمهم في مايو / أيار ويونيو / حزيران بمبادرات التدخل النقدي، وتقديم مواد الإغاثة الأساسية، ووحدة الإيواء الطارئ والانتقالي، بالإضافة إلى خدمات الحماية الدورية المنتظمة. ويستبعد الرقم 110,000 شخص من المشمولين باختصاص المفوضية ليتم تقييمهم خلال الفترة بين مايو / أيار ويونيو / حزيران.

السِّياق التَّنْفِيزِي (التَّشْغِيلِي أَوْ الْعَمَلِيَاتِي)

لقد دخلت الحرب في اليمن عامها السادس، وقد وُصِّفَتْ بِأَنَّهَا "أسوأ أزمة إنسانية في العالم" للسنة الثالثة على التوالي. ففي حين أنّ 80 في المئة (أي ما يزيد عن 24 مليوناً) من السُّكَّانِ اليَمَنِيِّينَ يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، فإنّ حوالي أربعة ملايين من الأشخاص النازحين داخلياً، و (1,28) مليون عائد من الأشخاص النازحين داخلياً، و 281,000 من اللاجئين وطالبي اللجوء هم الآن يعتمدون على الإغاثة الإنسانية لكي يبقوا على قيد الحياة. لقد تقلص حجم الاقتصاد اليمني بحوالي نسبة 50 في المئة، وهو الآن على شفا الانهيار. ولم يتبق سوى نصف المرافق الصحية التي كانت عاملة في اليمن صالحاً للاستعمال، وأكثر من ربع الأطفال ليسوا على مقاعد الدراسة في الوقت الراهن، وما يزيد عن نسبة 80 في المئة من السكان يعيشون الآن تحت مستوى خط الفقر. ومن دون الدعم الذي تُقدِّمه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ عدداً متنامياً من العائلات ما زال يلجأ إلى تبني آليات ضارة للتأقلم والتكيف مع الوضع، ومنها على سبيل المثال، التَّسْوُلُ، وعمل الأطفال، والزَّوْاجُ المُبَكَّرُ.

التَّحْدِيَّاتُ الرَّاهِنَةُ

النِّزَاعُ الدَّائِرُ

لقد أدى القتال الرَّاهِنُ في محافظة الجوف والمناطق المجاورة لها إلى نزوح ما لا يقلُّ عن 60,000 شخص منذ شهر يناير / كانون الثاني من هذا العام، الأمر الذي يُهدِّدُ آفاق السَّلْمِ في هذه المناطق. وتُعتَبَرُ التَّسْوِيَةُ السِّياسِيَّةُ التي تترتَّبُ على المفاوضات السَّبِيلِ الوَحِيدَ إلى إيجاد حلٍّ شامل ومستدام للنزاع.

تقييدُ وصول المساعدات الإنسانية

مع أنّ بيئة العمل في اليمن مليئةٌ بالتَّحْدِيَّاتِ، ومنها حالة انعدام الأمن السَّائِدَةُ، ومحدودية وصول المساعدات الإنسانية، التي تفرضها السُّلْطَاتُ، إلا أنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما زالت قادرةً على البقاء في اليمن، وعلى تقديم المساعدات للمحتاجين إليها.

هطولُ الأمطار الغزيرة والفيضانات

نظراً لدخول موسم الأمطار في اليمن، فقد تضرَّرت منطقة عدن فعلياً بهطول الأمطار الغزيرة والفيضانات العاجلة؛ وتقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة وشؤون اللاجئين وشركاؤها، في الوقت الرَّاهِنِ، بإجراء عمليات تقييم سريعة للوضع، ويقومون بحشد الموارد لتقديم المساعدات.

فيروس كورونا المُسْتَجِد "كوفيد-19"

تم تأكيد اكتشاف أول حالة للإصابة بفيروس كورونا في اليمن بتاريخ 10 أبريل / نيسان. وبالنظر إلى وضع اليمن الذي تكتنفه المخاطر بالفعل، ونظراً إلى الظروف المعيشية والصحية البيئية المُلْحَّةُ فيه، فإنّ النازحين والمجتمعات التي تستضيفهم في هذا البلد مُعرَّضون لخطر متزايد للإصابة بهذا الفيروس. وتُعتَبَرُ الاحتياجاتُ البالغة الأهمية التي تمَّ تبيانها بإيجاز عملية وضع البرامج الدورية المنتظمة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي لها روابط قوية بالاستجابة لفيروس كورونا المُسْتَجِد (كوفيد-19).

استجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

اللاجئون

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة الرائدة لضمان حماية ورفاهية 281,000 لاجئ وطالب لجوء في كافة أنحاء اليمن، وهم بصفة رئيسية من الصومال (96 في المئة) وأثيوبيا. هؤلاء اللاجئون مُسجّلون، ومزوّدون بالوثائق، ويُزوّدون بالمساعدات والإحالات للحصول على الخدمات الأخرى، ومنها الخدمات الصحية، والمساعدات النقدية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

الأشخاص النازحون داخلياً

تُلبّي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في أنحاء اليمن، الاحتياجات الآنية للعائلات النازحة داخل اليمن، عن طريق تزويدها بالمواد الأساسية اللازمة للأسر المعيشية، وبخيارات المأوى، وبالمساعدات النقدية الرّامية إلى مساعدة تلك الأسر (العائلات) على سداد قيم الإيجارات، وشراء الملابس الإضافية اللازمة للشئاء، والحصول على خدمات الحماية، ومنها الحصول على المشورة القانونية على سبيل المثال. وتُشجّع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التماسك فيما بين الفئات السكانية النازحة والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، وذلك عن طريق تنفيذ المشاريع المجتمعية، وتحسين الخدمات في المواقع التي تستضيف هؤلاء النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء.

الاستعداد لفيروس كورونا "كوفيد-19" والاستجابة له

الخطة الإنسانية العالمية للاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19)

نداء الطوارئ الخاص بفيروس كورونا
المتوائم معه. أما الأنشطة المشمولة في النسخة المنقّحة من هذه الخطة الإنسانية، فسوف تتركز على الاستجابة والاستعداد (التأهب) لفيروس "كوفيد-19"، وستضاف إلى الاحتياجات البالغة الأهمية المُبيّنة بإيجاز في هذا النداء.

نظراً لأنّ الاحتياجات المتعلقة بالاستجابة ل كوفيد-19 لا تزال تنمو وتزداد، فإنّ العمل جارٍ على تدبير المتطلبات التمويلية الإضافية اللازمة لتكرار تنفيذ المرحلة التالية من الخطة الإنسانية العالمية للاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19).

وبينما تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إستدامة تنفيذ برامجها البالغة الأهمية والمُنقّدة للحياة، فإنها تعمل حالياً كذلك على صقل وتحسين برامجها الدورية المنتظمة على ضوء السّياق التنفيذي الجديد، بهدف منع انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19"، وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة الأزمة في حال احتمالية تفشي "كوفيد-19".

ومن الممكن أن تؤدي احتمالية تفشي الفيروس على تفاقم حالات الاستضعاف (الهشاشة والضعف وقابلية التأثير) التي يواجهها اللاجئون وطالبو اللجوء، والتي تشمل ارتفاع مستوى التّميز، وكرامية الأجانب والإقصاء. وإنّ العمل على إدامة بقاء البرامج الدورية المنتظمة التي تُنفّذها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنها على سبيل المثال برامج توفير المأوى، وإعادة التأهيل والحصول على الخدمات من شبكات الكهرباء والمجاري، وتزويد المواد اللازمة للنظافة الصحيّة، والصحة، سوف تضمن بقاء ظروف المعيشة الكلية للاجئين وطالبي اللجوء ورفاهيتهم بمستوى يفي بالعرض. ونظراً لفقدان سُبل العيش المرتبطة بفيروس كورونا "كوفيد-19"، فإنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصدد توسعة معايير الاستضعاف لديها لأغراض المساعدات النقدية، بهدف تخفيف حدّة الآثار الاجتماعية الاقتصادية التي يشعر بها الأشخاص الذين يحظون باهتمام المفوضية. وسوف تعمل المساعدات النقدية الإضافية بمثابة شريان الحياة للكثير من الأسر

المعيشية، ولا سيما أنّها تأتي في الوقت الذي استنزفت فيه قدرات المجتمعات المحلية المضيفة بما يتجاوز طاقاتها.

وبالنسبة إلى الاستجابة إلى الأشخاص النازحين داخلياً، فإنّ عملية تنسيق وإدارة 1,650 موقع استضافة، يعيش فيها حوالي مليون شخص نازح داخلياً، كملاذ أخير لهم، أصبحت ذات أهمية بالغة بصورة أكبر. فأولئك النازحون داخل اليمن، الذين يعيشون في العراء، أو في المباني غير المكتملة أعمالها، هم الآن مستضعفون للغاية في مواجهة فيروس كورونا "كوفيد-19" وغيره من الأمراض السارية الأخرى. وإنّ تحسين ظروفهم المعيشية - من خلال إتاحة الإمكانية لهم للحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتوفير المأوى وسبل النظافة الصحية، ومواد الإغاثة الأساسية الأخرى اللازمة للأشخاص النازحين داخلياً، والمجتمعات المحلية المضيفة لهم والمحيطه بهم - يُعتبرُ أحدَ الإجراءات الوقائية البالغة الأهمية في مكافحة "كوفيد-19" في اليمن.

عواقب نقص التمويل

برنامج اللاجئين

إذا لم يتم استلام التمويل بحلول نهاية مايو / أيار، فلن يتمكن 281,000 لاجئ وطالب لجوء من الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم، والصحة والأغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والمأوى) أو على خدمات الحماية، بما فيها خدمات التسجيل / التوثيق والخدمات المُتخصصة للأطفال. ومن دون التمويل أيضاً، فإن ما يزيد عن 55,000 فرداً (11,000 عائلة لاجئة)، وبصورة خاصة ضمن سياق فقدان فرص سبل كسب العيش، لن تستلم المُنح النقدية الشهرية، لتغطية احتياجاتها الأساسية.

برنامج الأشخاص النازحين داخلياً

المأوى والمواد غير الغذائية

إذا لم يتم استلام التمويل في وقت مبكر من مايو / أيار، فإن المستضعفين من الأشخاص النازحين داخلياً لن يستلموا مبالغ دعم الإيجارات، ومجموعة أدوات المأوى الطارئ، أو أي حلول مستدامة أخرى خاصة بالمأوى بعد ذلك التاريخ. ومن دون الحصول على التمويل، فإن 655,000 شخص نازح داخلياً لن يستلموا المأوى الأساسي لأنفسهم ولعائلاتهم في الأيام الأولى من حدوث النزوح، الأمر الذي يُفاقم خطر العنف ضد المرأة والأطفال، والاعتماد على آليات التأقلم والتكيف الضارة.

تنسيق وإدارة المواقع

إذا لم يتم استلام الأموال في وقت مبكر من مايو / أيار، فإن ظروف المعيشة لما مجموعه 1,000 موقع لاستضافة الأشخاص النازحين الأكثر تضرراً بدرجة حرجة سوف تبقى أقلّ كثيراً من مستويات المعايير الدنيا. ولن تتوافر لما لا يقلّ عن 360,000 شخص نازح داخلياً الإمكانية للحصول على الخدمات بمستوى يفي بالغرض (المأوى والنظافة الصحية وتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية)، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض السارية وتآثرهم بحالات التوتر المتبادل داخل المجتمعات المحلية.

الحماية

إذا لم يتم استلام التمويل في وقت مبكر من شهر مايو / أيار، فستتوقف خدمات الحماية اللازمة للأشخاص النازحين داخلياً، الأكثر استضعافاً؛ مما سيعمل على زيادة مخاطر ممارسة الجنس من أجل البقاء، وزيادة واقعات الزواج القسري / المبكر، وحالات الاعتقال والحجز التعسفي، على سبيل المثال لا الحصر. ولو توافرت الأموال المطلوبة، فإن من شأنها أن تُمكن حوالي 354,000 امرأة وطفل من الحصول على وثائق الهوية، وبطاقات الهوية، ومن الإحالة إلى سبل الدعم الطبي أو النفسي-الاجتماعي، الأمر الذي يُقلصُ تعرّض هؤلاء النساء والأطفال للاستغلال والعنف، ولانتهاكات حقوق الإنسان؛ كما أنه سوف يُمكنهم من تخفيف وطأة آثار هذه المخاطر.

التنسيق

تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجموعات العنقودية التالية: الحماية، المأوى / المواد غير الغذائية، تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، التي تُعنى بشؤون الأشخاص النازحين داخلياً؛ وتُشارك المفوضية منظمة العمل الدولية في قيادة قطاعات اللاجئين والمهاجرين المتعددة، والتي تُعنى باللاجئين وبطالبي اللجوء. وكذلك تضمن المفوضية بأن مبادرات التدخل الإنسانية تُسهم في التنمية الكُلية للبلد الذي تعمل فيه.



شاكِر علي، البالغ من العمر 52 عاماً، يجلس أمام ما كان يُعرّف بمكان السوق في عدن. ويقول السيد شاكِر: "لقد عشتُ في هذا المكان أكثر من 15 عاماً، ويزعجني ويدخل الحزن في نفسي أن أرى هذا الحي على هذه الحال. لقد أجبرتنا الحرب على المغادرة والانتقال." التقط الصورة صالح باحليس / المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المانحون

إجمالي المساهمات المُسجلة لمكتب عملية اليمن في عام 2020 يبلغ 58,4 مليون دولار أمريكي.

تُعرب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن امتنانها وشكرها على الدعم البالغ الأهمية لمكتب عملية اليمن، المُقدّم من: صندوق ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني الإنساني | الولايات المتحدة الأمريكية | الصناديق المجمعّة المشتركة القطرية | المملكة المتحدة | اليابان | سويسرا | الجمعية الكويتية للإغاثة | كندا | عدد متنوّع من المانحين من القطاع الخاص.

وتُزجى المفوضية شكرها الخاص إلى المانحين الرئيسيين على ما قدموه من مساهمات غير مُخصّصة لأغراض مُحدّدة، وهم: السويد | النرويج | هولندا | الدنمارك | المملكة المتحدة | ألمانيا | المانحين من القطاع الخاص الإسباني | سويسرا | المانحين من القطاع الخاص في جمهورية كوريا.

الموارد:

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة البوابة الإلكترونية لمكتب عملية اليمن [Yemen Operational Portal](https://www.unhcr.org/yemen-operational-portal/)

كما يمكنكم متابعة أخبار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – مكتب اليمن، من خلال:   